

من قضايا التركيب اللغوي (١) :

هَلُمَّ جَرًّا وآراء اللغويين والمخوسين فيها

بقلم د/ محمود محمد عبد المولى

مدرس اللغويات فى كلية اللغة العربية بأسىوط

معنى التركيب فى اللغة : مصدر قولهم ركب يركب .

جاء فى اللسان : « ركب الشيء وضع بعضه على بعض ، وقد تركب وتراكب ، وتقول فى تركيب الفص فى الخاتم ، والنصل فى السهم : ركبته فتركب فهو مركب وركيب » (٢) .

وجاء فى التاج : « وركبه تركيبا وضع بعضه على بعض فتركب وتراكب » (٣) .

فالمادة تدور حول التجمع والاندماج هذا والتراكب من عوامل التوسع فى اللغة مثل الاشتقاق اذ بتركيب كلمتين ، أو أكثر قد ينتج معنى جديد يكون بعيدا عن معنى كل من بسائطه . قللوا : « تركب

(١) فكرة هذا البحث مستمدة من كتاب لأستاذنا الأستاذ الدكتور /

محمد عبد الحميد سعد اذ أشار فى كتابه « قضايا التركيب فى لغة العرب »

٣١٧ عند تعرضه لاسم الفعل « هلم » الى أنها تستحق بحثا بشامه .

(٢) لسان العرب ١٧١٤/٣ « ركب » .

(٣) تاج العروس ٢٩٢/١ « ركب » .

أسماء من الكلمات كما تركب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب « (٤) » .

وفائدة أخرى هي الاختصار بجعل الاسمين اسما واحدا ، وقد فطن الى ذلك ابن يعيش اذ قال في « أحد عشر » : « اذ الأصل أحد وعشرة فحذفت الواو وجعل الاسمان اسما واحدا اختصارا » (٥) .

هذا وأسماء الأفعال فائدتها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة ، ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها ، ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة ألا ترى أنك تقول في الأمر لواحد : صه يا زيد ، وفي الاثنين : صه يا زيدان ، وفي الجماعة : صه يا زيدون ، وفي الواحدة صه يا هند ، وصه يا هندان ، وصه يا هندات ، ولو جئت بمسمى هذه اللفظة وهو : اسكت واسكتا الاثنين ، واسكتوا لجماعة ، واسكتي الواحدة المخاطبة واسكن لجماعة المؤنث ، فتركهم اظهر علامة التانيث والتثنية والجمع مع أنه في كل واحد من هذه الأسماء ضميرا للأمور والمنهى بحكم مشابهة الفعل ونياسته عنه داليل على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار ، وأما المبالغة فان قولنا : صه أباغ في المعنى من اسكت ، وكذا البواقي (٦) .

(٤) الأشباه والنظائر ٩٩/١ .

(٥) شرح المفصل ٢٥/٦ .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٤ .

القول فى تركيبها :

يكاد النحويون يجمعون على أن « هلم » مركبة ثم اختلفوا فيما تركبت منه على أقوال :

قال سييويه (٧) : « وأما هلم فزعم أنها حكاية فى اللغتين جميعا كأنها « لم » أدخلت عليها الهاء كما أدخلت « ها » على « ذا » لأنى لم أر فعلا قط بنى على « ذا » ولا اسما ولا شيئا يوضع موضع الفعل وليس من الفعل ، وقول بنى تميم : هلمن يقوى ذا كأنك قلت ألمن فأذهبت ألف الوصل « (٨) » .

وذلك يعنى أن « هلم » اسم فعل والأصل فيه « لم » دخلت عايتها « ها » التنبيه .

وأورد — أيضا — فى باب ما لا يجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة حيث يقول : « ... ومن ذلك الحروف التى للأمر والنهى وليست بفعل وذلك نحو : ايه وصه ومه وأشبابها وهلم فى لغة الحجاز كذلك ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والأنثى سواء وزعم أنها « لم » ألحقها هاء للتنبيه فى اللغتين . وقد تدخل الخفيفة

(٧) هو : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الهذلي بالولاء امام النجاة ولد فى إحدى قرى شيراز وقدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد فهاقه صنف كتابه المسمى كتاب سييويه وعاش فى الفترة (١٤٨ - ٥١٨٠) ترجمته فى : أخبار النحويين البصريين/ ٦٣ - ٦٥ ، وبغية الرعاة/ ٢٢٩ - ٢٣٠ وطبقات الزبيدي / ٦٦ - ٧٢ .

(٨) انظر الكتاب ٣/ ٢٣٢ ، ٣٣٣ .

والثقيلة فى هلم فى لغة بنى تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد ، وردا وردى وارددن كما تقول : هلم وهلما وهلم وهلمن والهاء فضل انما هى « ها » التى للتنبية واكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا فى كلامهم « (٩) » .

وذلك يعنى لزوم « هلم » عند الحجازيين صورة واحدة بخلاف التميميين الذين يصلون به علامة التأنيث والتثنية والجمع وان كانوا يرون ما يراه الحجازيون أنها اسم للفعل • ويقول • أيضا — فى باب من الفعل سمى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث (١٠) • وموضعها من الكلام الأمر والنهى فمنها ما يتعدى الأمور الى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى الأمور ومنها ما يتعدى المنهى الى منهى عنه ، ومنها ما لا يتعدى المنهى • أما ما يتعدى فقولك : رويد زيدا فانما هو اسم لقولك أورد زيدا ، ومنها هلم زيدا انما تريد هات زيدا « (١١) » .

وذلك يعنى أنه يرى مجىء هلم متعديا .

هذا وقد حذا كل من المبرد (١٢) وابن السراج (١٣) حذو

(٩) انظر الكتاب ٥٢٩/٣ .

(١٠) هو المعروف باسم فعل الأمر .

(١١) انظر الكتاب ٢٤١/١ .

(١٢) هو : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي ولد بالبصرة وأخذ عن الجرجي وأبي حاتم امام فى اللغة والنحو . ومن مصنفاته : المختضب والكامل فى اللغة والأدب وغيرهما كثير توفى سنة ٢٨٥ هـ ترجمته فى أخبار النحويين البصريين / ١٠٥ - ١١٤ ، وانباء الرواة ٢٤١/٣ والفهرست ٦٤/٣ .

سببويه فيما ذهب إليه مع اسم الفعل « هلم » فهو عندهما من أسماء الأفعال والأصل فيه « هلم » ردت الهاء ولغة الحجاز عدم تصرفه بخلاف التميميين الذين يلحقون علامة التأنيث والتثنية والجمع فيكون بمنزلة اسم الأفعال ويأتي متعديا ولازما (١٤) •

وأورد ابن جنى (١٥) في كتابه الخصائص آراء الخليل (١٦) ،

(١٣) هو أبو بكر محمد بن السرى بن سهل البغدادي النحوى كان أحدث أصحاب المبرد وخالف أصول البصريين ومن مصنفاته : الأصول فى النحو ، والموجز وكانت وفاته سنة ٣١٦ هـ ترجمته فى طبقات النحويين واللغويين ١١٢/ - ١١٤ ، ومعجم الأدباء ١٩٧/٨ ، ووفيات الأعيان ٤٦٤/٣ ، ونشأة النحو ٣٧٣/٣ .

(١٤) انظر المختضب ٢٥/٣ ، ٢٠٢/٣ ، ٢٠٣ ، بتصرف يسير .
والأصول ١٤٦/١ •

(١٥) هو أبو النضر عثمان بن جنى روى الأصول وأيد بالموصل سنة ٣٣٠ هـ وتلقى على علمائها حتى التقى بأبى على الفارسي فلهزمه وأكثر الأخذ عنه حتى صار أئمة فقهه ، وخلفه بغدادى مصنفها فملا اسمه الاسماع وحقق علوم العربية حتى صار امام عصره فيها الى أن توفي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ ومؤلفاته غاية الابداع والافتان منها :

الخصائص ، والمنصف شرح تعريف المازنى ، وسر صناعة الاعراب والدمع فى نحو العربية والمحتسب فى شرواح القراءات ترجمته فى : نزهة الالباب ٢٤٤/١ ، وافتقار سنت ١٢٨/ ، ووفيات الأعيان ٤١٠/٢ ، ونشأة النحو ٢٠٢/١ والأعلام ٣٦٤/٤ •

(١٦) هو : الخليل بن أحمد الفراهيدى شيخ سببويه كان الغاية فى استخراج مسائل النحو وتوضيح القياس فيه ، وهو واضع علم العروض ،

والفراء (١٧) والشارسي (١٨) مقال : « باب في تسمية الفعل ... »
ومنها : هلم وهو اسم أيت ، وتعال قال الخليل : هي مركبة وأصلها
عنده « ها » للتنبية ، ثم قال : « لم » ، أي لم بقا ثم كثر استعمالها
فحذفت الألف تخفيفا ، ولأن اللام بعدها وإن كانت متحركة فأنها
في حكم السكون ، ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين - وهي
البحازية - (أن تقول فيها : المم بنا) فلما كانت لام (هلم)
في تقدير السكون حذفت لها ألف « ها » ، كما تحذف لالتقاء
الساكنين ، فصار هلم ، وقال الفراء أصلها « هل » زجر وحث ، دخلت
على أم ، كأنها كانت (هل أم) أي اعجل واقصد ، وأنكر أبو علي
عليه ذلك ، وقال لا مدخل هنا للاستفهام ، وهذا عندي لا يلزم

==
وأول من وضع معجما عربيا وهو كتاب العين عاش في البصرة في الفترة
من ١٠٠ - ١٧٠ هـ وله من الآثار معاني الجروف والعروض والنقط
والشكل ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٥٤١ - ٥٤٦ ومراتب
النحويين ٥٤ - ٧٢ وبغية الوعاة ١/٥٥٧ - ٥٦٠ .

(١٧) هو : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي كان أعلم
الكوفيين بالنحو بعد الكسائي وإد بالكوفة وتوفي في داريقه إلى مكة
سنة ٢٠٧ هـ ومن مصنفاته : معاني القرآن ، والمذكر والمؤنث وغيرها كثير
ترجمته في : مراتب النحويين ١٣٩ - ١٤١ وطبقات الزبيدي ١٣١ -
١٣٣ ، وبغية الوعاة ٢/٢٢٣ والإعلام ٩/١٧٨ ط. ثانية .

(١٨) هو المحسن بن أحمد بن عبد الغفار الزبارسي النحوي من أكابر
أئمة النحويين ومن مؤلفاته : الإيضاح في النحو ، والحجة والتذكرة ،
والاغفال ، والمسائل المنشورة وغيرها توفي سنة ٣٧٧ هـ ترجمته في :
نزهة الألباء ٢/٢٢٣ ، وتاريخ بغداد ٧/٢٧٥ ، ولسان الميزان ٢/٢٩٥ .
(١٩) هو ليلى بن ربيعة العامري .

الفراء ، لأنه لم يدع أن (هل) هنا حرف استفهام وإنما هي عنده زجر وحث وهي التي في قوله :

« ولقد يسمع قولى حيهل » (٢٠)

قال الفراء : فألزمت الهمزة في « أم » التخفيف فقيس :

« هلم » (٢١) • وهذا معنى أن سيويوه يوافق أستاذة الخليل فيما

ذهب إليه ، ولكن الغريب رأى الفراء من أن أصلها هل الاستفهامية ،

وقد أنكر الفارسي عليه ذلك ، ولكن رد عليه تلميذه ابن جنى

بأن الفراء لم يقصد من كون أصلها « هل » التي للاستفهام وإنما هي

عنده زجر وحث ، واستدل بقول العربى : « ولقد يسمع قولى

حيهل » (٢٢) • فيتحدث فيه عن صاحبه فى السفر آذنه بالصبح

ليستيقظ من النوم فلم يصدقه وشك فى خبره لعليلة النوم عليه ثم يورد

ابن جنى رأى الحجازيين والتميميين فيها •

والزمخشري (٢٤) ذكر اختلاف البصريين والكوفيين فى أصله

« هلم » فمذهب البصريين أنه مركب من حرف انتبيه « لم » وقد

حذفت الألف من انتبيه ، والكوفيون يرون أنه مركب من « هل » مع

« (٢٠) عجز بيت من بحر الكادل وصدره : يتمارى فى الذى قلت له

من مواضعه : الخصائص ٣/٣٦ ، وارتشاف الضرب ٣/٢١٠ ، والديوان ٩٦

(٢٢) انظر معانى القرآن للفراء ١/٢٠٣ •

(٢٣) سبق تخريجه •

(٢٤) هو : أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمى جار الله

من أئمة العلم باللغة والدين والتفسير جاور بمكة زمنا ومن كتبه التى بين

أيدينا الكشف فى التفسير ، والمفصل فى علم العربية ، والأنموذج ،

وأساس البلاغة فى اللغة ، والفائق فى غريب الحديث ترجمته فى : نزهة

الالباء ٣٩١/ ، وانباء الرواة ٣/٢٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٩/١٢٩ وبقية

الرواة ٢/٢٧٩ - ٢٨٠ والأعلام ٧/١٧٨ •

« أم » وقد حذفت الهمزة وهو عند أهل الحجاز بلهظ واحد خلافاً للتميمين (٢٥) •

ويرى ابن يعيش (٢٦) أن « هلم » من أسماء الأفعال وأن مسماه « ايت وتعال » وهن عند الخليل مركب من « ها » و « لم » من قولهم « لم الله شعثه » أى : جمعه كأنه أراد لم نفسك أينما أى : قرب ، وحذفت الألف تخفيفاً من « ها » لكثرة الاستعمال ، ولأن اللام بعدها ، وإن كانت متحركة فى حكم الساكن ، وذلك أن الأصل فى أقوى اللغتين ، وهى لغة الحجاز أنك تقول : « ها ألم » فلما كانت اللام فى حكم الساكن حذفت لها ألف « ها » وجعل اسماً واحداً وعند الفراء أصله « هل أم » (٢٧) أى اقصد متخفف الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام وحذفت فصار : « هلم » •

وذكر ابن يعيش أن مذهب الفراء ضعيف من جهة المعنى إذا كانت « هل » للاستفهام ، ولا يدخل للاستفهام هنا ، ثم عرض ابن يعيش بعد ذلك لغة الحجاز ، ولغة بنى تميم ، وذكر أن لغة الحجازيين هى القياس وبها ورد التنزيل قال الله تعالى : « والقائلين لأخوانهم هلم إلينا » (٢٨) •

(٢٥) انظر شرح الماخذ لابن يعيش ٤/٤١ •

(٢٦) هو يعيش بن على بن يعيش بن محمد بن أبى السرايا محمد بن على النحوى ولد سنة ٥٥٣ هـ بطلب وكان من كبار أثمة العربية ماهراً فى النحو والتصريف من تصانيفه : شرح المفصل ، وشرح تصرف ابن جنى توفى سنة ٦٤٣ هـ ترجمته فى بغية الوعاة ٢/٣٥١ والإعلام ٧/٦٩٥ •

(٢٧) يقول الفراء فى معانى القرآن : ١ / ٢٠٣ « ٠٠ ونرى أن قول

العرب هلم إلينا » مثلاً مثل يا الله أماناً بخير إنما كانت « هل » وضم إليها « أم » فتركت على نصبها •

(٢٨) الأحزاب / ١٨ •

حيث أفرد والمخاطبون جماعة وإنما كانت لغتهم القياس لقيام الأدلة على أنه اسم فعل ، وليس قياس الأسماء أن تتصل بها علامة الضمير المرفوع وإنما ذلك للأفعال ، وأضاف أن بنى تميم وإن كانوا يجرونه مجرى الفعل في اتصال الضمير به فهو عندهم أيضا اسم فعل حيث يقول :

« والذي يدلك على ذلك أن بنى تميم يختلفون في آخر الأمر من المصاعف فمنهم من يتبع فيقول : رد بالضم وفر وعض ، ومنهم من يفتح على كل حال ثم رأيناهم كلهم مجتمعين على فتح الميم من « هلم » ليس أحدهم يكسرها ولا يضمها فدل ذلك على أنها خرجت عن طريق الفعلية وأخلصت اسما للفعل نحو : « دونك » و « رويدك » و « عندك » وهي تكون على وجهين : متعدية وغير متعدية فالمتعدية نحو قولهم : هلم زيدا بمعنى مر به واحضره فتكون كهات قال الله تعالى : « هلم شهداءكم » (٢٩) .

وغير المتعدية قولك : هلم يا زيد بمعنى : ليت واقرب ، قال الله تعالى : « هلم الينا » (٣٠) . فعدها بحرف الجر فيكون مجرأة مجرى الأفعال التي تستعمل لازمة ومتعدية نحو : رجع وشحا فوه وشحا شاة ونحوهما .

وحكى الأصمعي (٣١) هلم الى كذا فيقال : « لا أهلم اليه »

(٢٩) الانعام / ٦٥٠ .

(٣٠) الاحزاب / ١٨٣ .

(٣١) هو : عبد الملك بن قريب بن عبد الله بن أجمع ولد بالبصرة سنة ١٢٢ هـ نصح في اللغة والنحو والغريب من الأخبار من مؤلفاته : تدر الاعراب ، والمذكر والمؤنث في سنة ٢١٠ هـ ترجمته في : وقفات الاعيان ١٧٠/٣ ، وشذرات الذهب ٣٦/٢ وانباء الرواة ١٩٧/٢ ، وبغية الوعاة ١١٢/٢ .

وهلم كذا فيقال: لا أهلمه بفتح الهمزة والهاء وضم اللام والميم
والأصل في ذلك « لا ألهم » كما نقول : لا أرد كأنه يريد إلى أصله قبل
التركيب وهو شاذ « (٣٢) » .

هذا والمحقق الرضى (٣٣) بعد أن ذكر مجيء « هلم » متعديا
ولازما تحدث عن مذهب الخليل السابق وبين أن لغة الحجازيين فيه
عدم التصرف ، ثم ذكر أن الكوفيين يرون أن أصله « هلا أم » وهلا
كلمة استعجال فغير إلى « هل » لتخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة
إلى اللام ... ثم ذكر رد أبي على الفارسي لمذهب الكوفيين بأن « هل »
بمعنى : أسرع مفتوحة اللام فلا يتركب منه « هلم » « (٣٤) » .

والآن وبعد هذا العرض لما قيل من آراء في « هلم » من
أنها اسم فعل ، وأن لغة الحجاز فيه لزوم حالة واحدة خلافا
للأيميين الذين يصلونه بعلامة التثنية والجمع والتأنيث ، وأن
البصريين يختلفون مع الكوفيين في أصله ، وأنه يجيء متعديا ولازما
تخلص إلى القول بصواب ما ذهب إليه البصريون في أصل تركيبه
« هل » إذا كانت استفهاما فلا معنى لدخولها على الأمر ، وإذا
كانت بمعنى : « قد » امتنع دخولها عليه ، وإذا كانت اسما للزجر
فلا معنى لها هنا ، وإذا كانت بمعنى : أسرع مفتوحة اللام فلا يجوز

(٣٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤١٤/٤ - ٤٣٣ بتصرف .

(٣٣) هو : رضى الدين محمد بن الحسن الانشرواني المتوفى .

سنة ٦٨٦ هـ حجة عصره غير «منار نجم الدين والملة من تصانيفه : شرح
الكافية في النحو» وشرح الشافية في الصرف ترجمته في بغية الوعاة

٥٦٧/٣ ، والخزانة ١٢/١ ، والإعلام ٨٦/٦ ونشأة النحو ١٨٨/١ .

(٣٤) انظر شرح الرضى نيل الكافية ٧٢/٢ ، ٧٣ .

أن يتركب منه « هلم » ، وعلى هذا فمن أى المركبات هى ؟ وهل هى فعل أم اسم فعل ؟

فيرى السيوطى (٣٥) أنها من التركيب المزجى (٣٦) ، وأهل الحجاز يرون أنها اسم فعل ويلزمونها حالة واحدة (٣٧) للواحد والاثنتين والجمع والذكر والأنثى •

وأما فى لغة بنى تميم فيرون أنها فعل أمر ، وتقبل علامة فعل الأمر وهى ياء المخاطبة ، وتلحقها علامة التثنية والجمع ، وممن أيدهم المبرد وأبو حيان (٣٨) (٣٩) ولكن نرجح أنها اسم ، لأنها لزمته حالة واحدة وبها جاء التثنية الحكيم جل من أنزله وعملها نصب المفعول به بنفسها وتارة تتعدى بالى •

(٣٥) هو : أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين صنف مؤلفات فى متنوع العلوم ومن أشهرها فى النحو الأشباه والنظائر ، والجمع ، والمزهر فى علوم اللغة وغيرها كثير توفى بالقاهرة سنة ٩١١ هـ رحمه الله رحمه واسعة • ترجمته فى : الضوء اللاع ٦٥/٤ وحسن المحاضرة ١/٣٣٥ ، وشذرات الذهب ٨/٥١ •

(٣٦) انظر مع الهوامع ١٠٦/٢ •

(٣٧) انظر الكتاب ٣/٣٣٢ ، ٢٣٣ •

(٣٨) هو : محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الفريناطى ولد فى غرناطة سنة ٦٥٤ هـ ومن مؤلفاته البحر المحيط ، والتذيل والتكميل فى شرح التسهيل ، والرتشاف الضرب من لسان العرب توفى - رحمه الله - بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ ترجمته فى : غاية النهاية ٢/٢٨٥ ، وشذرات الذهب ٦/١٤٥ ، وبغية الوعاة ١/١٢١ ، ونشأة النحو ٢٢٤ •

(٣٩) انظر رأيه فى منهج السالك / ٤٠٣ وانظر فى ذلك المقتضب

٣/٢٥ ، ٢٠٢/٣ - ٢٠٣ •

حقيقة أسماء الأفعال :

اختلف النحويون فى حقيقة أسماء الأفعال (٤٠) . فذهب بعضهم الى أنها أسماء وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها فمثلا لفظ « بعد » يدل على ما تحته من المعنى وهو خلاف القرب ، ولفظ « هيهات » اسم للفظ « بعد » ودال عليه وهكذا سائر أسماء الأفعال ، ومعنى ذلك أن مدلولها هو لفظ الفعل من غير دلالة على الحدث أو الزمان بنفسها •

وذهب آخرون الى أنها أسماء وضعت للدلالة على الحدث والزمان بمادتها •

ويرى جماعة أنها أسماء وضعت للدلالة على الحدث ، ومدلولها مدلول المصادر النائية عن أفعالها فإطلاق اسم الفعل عليها إنما هو بالمعنى اللغوى للفعل (٤١) •

وذهب الكوفيون الى أنها أفعال دالة على الحدث والزمان مرادفة لما تفسر به •

وذهب البصريون الى أنها أسماء وسميت بها الأفعال •

وذهب بعضهم الى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء وجاءت على أبنيتها واتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء (٤٢) •

(٤٠) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٩٠/٢ ، والهمع ١٠٥/٢ -

(٤١) انظر الاشـموني ٨٥/٣ •

(٤٢) انظر الكتاب ٣٣٢/٣ ، وارتشاف الضرب ١٩٧/٣ •

هذا وحكى الأشمونى (٤٣) عن بعض البصريين أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء أى من حيث أنها تتون تارة ولا تتون أخرى ، ومن حيث أنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، ومن حيث ان الطلبى منها لا تلحقه نون توكيد ونحو ذلك (٤٤) •

وقيل : ما سبق استعماله فى ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدا ، ودونك زيدا ، وما عداه فعل كنزال وصه (٤٥) •

قال المحقق الرضى : « ... فاذا تقرر هذا ثبت أن جميع أسماء الأفعال منقولة اما عن المصادر الأصلية ، أو عن المصادر الكائنة فى الأصل أصواتا ، أو عن الظروف ، أو عن الجار والمجوز ، فلا يقدر اذن فى اعتبار الأصل لا فى حد الاسم ولا فى حد الفعل » (٤٦) •

وذهب بعض المتأخرين : الى أنها ليست أسماء ولا أفعالا ولا حروفا ، فانها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة ، ويسمىها « خالفة » وهى قسم رابع أى خليفة الفعل ونائبه فى الدلالة على معناه (٤٧) •

(٤٣) هو : أبو الحسن على نور الدين بن محمد بن عيسى الأشمونى ولد بقناطر السباع « المنوفية » من أشهر مؤلفاته التى خلدت ذكره شرحه على الآية ابن مالك سماه ، منهج السالك الى الفية ابن مالك توفى - رحمه الله - سنة ٩٢٩ هـ ترجمته فى : بغية الوعاة ١/ ٢١٦ ، ونشأة النحو ١/ ٢٢٤ والإعلام ١/ ١١٩ :

(٤٤) الأشمونى والصبان عليه ٣/ ١٩٥ •

(٤٥) المصدر السابق ٣/ ١٩٥ ، ١٩٦ •

(٤٦) انظر شرح الرضى على الكافية ٢/ ٦٦ •

(٤٧) المراد بالتأخرين من النحاة ابن مالك والأشمونى والصبان ومن هذا حذوهم ممن جاء بعدهم من النحاة انظر الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٣/ ١٩٥ ، ١٩٦ ، والنهج ٢/ ١٠٧ ، والأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٥ •

هذا وقد اختلفت الخس قالوا انها اسماء وأفعال ، فقليل : مدلولها
ألفاظ أفعال لا أحداث ولا أزمان ، وتلك الأفعال هي التي تدل على
الحدث والزمان فـ « مه » اسم للفظ « استسكت » ، وقيل : تدل على
معاني الأفعال من الحدث والزمان فـ « مه » مرادف لأستسكت ،
فدلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة (٤٨) ، وقيل : هي أسماء
لأصادر ثم دخلها معنى الطلب والأمر فتبعه الزمن فـ « مه » اسم
لقولك سكوتا ، وكذلك باقيها فيكون إطلاق أسماء الأفعال عليها يعني
الصادر وهي أفعال لا الأفعال التي هي قسيمة الأسماء (٤٩) •

هذا وبعد عرضنا لأشوال الغلماء نؤيد ما يراه جمهور البصريين
من أنها أسماء وليست أفعالا والدليل على اسميتها أمران :

الأول : أنها تتون فرقا بين المعرفة والنكرة وذلك أنك إذا قلت : صه
بالكسر من غير تنوين فإن المراد طلب السكوت من حديث معين ، لأن
الاسم حينئذ معرفة ، وإذا قلت صه بالتثنية كان المراد طلب السكوت
من مطلق حديث •

الثاني : أنها إذا نقل منها ما آخره راء إلى العلمية نحو : حضار
وسفار إذا سمي بهما ، فإنه يبقى بلجامع التميميين والحجازيين على
بنائه ولا يعرب ، وقد حكى ذلك عنهم ، ولو كان فعلا لوجب إذا
نقل إلى العلمية أن يعرب كما في تغلب ويزيد (٥٠) •

(٤٨) أنظر حاشية الضمير ١٩٦/٣ •

(٤٩) أنظر شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٤ - ٤٣ والأشيموني

والضبان عليه ١٩٥/٣ ، ١٩٦ •

(٥٠) أنظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٤

واستدل بعضهم على اسميتها بدخول التثوين نحو : أف ، وبوقوعه
مفعولا ، وبدخول الجار باسناد الفعل اليه (٥١) والتثوين علامة
الاسمية وليس هناك فرق بين ما ينون ولا ينون .

وقد رد على ذلك التبريزي (٥٢) في شرحه على الكافية بقوله :
« وليس فيه حجة أما التثوين فانه لا يدخل على جميع أسماء
الأفعال ، فلا يفيد التعميم ، وأما غيره من وقوعه مفعولا ، وبدخول
الجار فيه واسناد الفعل اليه فعلى سبيل الحكاية فالفعل الصريح
يجوز أن يقع في هذه المواضع تقول : دعوته انزل ، أمرته اضرب
زيدا ، فزيد نصبه اضرب في ضربت زيدا » (٥٣) .

هذا وقد ذكر المحقق الرضوي في شرحه لكافية ابن الحاجب (٥٤)

(٥١) أنظر مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والنلام
للمتبريزي المتوفى سنة ٧٤٦ تحقيق : د . محمد عبد النبي عبد المجيد رسالة
دكتوراه ١٤١٢/٤ .

(٥٢) هو : علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأربلي التبريزي الشافعي
تاج الدين أبو الحسن الموالود في أردبيل بأذربيجان سنة ٦٧٧ هـ والمتوفى
بإفامره سنة ٧٤٦ هـ وله مصنفات عديدة في فنون مختلفة : منها : مبسوط
الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام وهو شرح على كافية ابن الحاجب
وغيره كثير ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي ١٣٧/١٠ ، ونفح الضرب
٢٥٠٠ ونبذة النوع ١٧٠/٢ .

(٥٣) أنظر مبسوط الأحكام للتبريزي « رسالة » دكتوراه ١٤١٣/٤ .

(٥٤) هو : أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن تونس جمال الدين
الكردي ولد في مدينة أسنان صعيد مصر سنة ٥٧٠ هـ وتوفى سنة ٦٤٦ هـ .
ومن مؤلفاته : مقدمة الكافية في النحو ، ومقدمة الشافعية في الصرف
والإيضاح شرح المفصل ترجمته في : طبقات النحاة ١٢٩/٢ ، وعناية النهاية
في طبقات القراء ٥٠٨/١ ، ونبذة النوع ١٣٤/١ وإعلام ٢٧٤/٤ .

أن الذى حمل النهاة على القول بأنها ليست أفعالا أمر لفظى وهو أن صيغتها مخالفة لصيغ الأفعال فهى لا تقتصر تصرفها وتدخل اللام على بعضها ، والتتوين فى بعض ، وظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جار ومجرور (٥٥) .

وهو أيضا مذهب الشمنى (٥٦) وطريقة ابن مالك (٥٧) ومن تبعه تعاليل عدم ادخالها فى الأفعال بعدم قبولها لعلامات الفعل ، فان منها ما يدل على معنى المضارع ولا يقبل لم ، ومنها ما يدل على معنى الماضى ولا يقبل تاء الفاعل ، ولا تاء التأنيث الساكنة ، ومنها ما يدل على الأمر ولا يقبل نون التوكيد (٥٨) .

هذا ورأى الكوفيين مردود ، لأن هذه الأسماء انما تدل على الألفاظ وتلك الألفاظ هى النائية عن الألفاظ دالة على الحدث والزمان

(٥٥) أنظر شرح الرضى على الكافية ٦٦/٢ .

(٥٦) هو : أحمد بن محمد بن محمد بن حسن على كمال الدين الشمنى بضم المعجمة والميم وتشديد النون ولد بالاسكندرية سنة ٨٠١ هـ ووفى سنة ٨١٢ هـ ومن تصانيفه حاشية الأمير على المعنى ترجمته فى بغية الوعاة ٣٧٥/١ - ٣٨١ .

(٥٧) هو : محمد بن عبد الله جمال الدين بن مالك ولد سنة ٦٠٠ هـ فى مدينة حيان له مؤلفات كثيرة فهو من أعظم نحاة القرن السابع شهرة ومن أهم مؤلفاته : الكافية الشافية فى النحو والخلاصة المشهورة بالألفية والنزهة وشرحه توفى سنة ٦٧٢ هـ ترجمته فى : دائرة المعارف الإسلامية ٢٧٢/١ ، وبغية الوعاة ١٣٠/١ ، وشذرات الذهب ٣٣٩/٦ ، ونفح الطيب ٤٢٧/٢ .

(٥٨) أنظر النصب ٤٥٠٤٤/١ .

فمدلول « نزال » لفظة « انزل » وانزل هي التي تدخل على الحديث والزمان •

أما القول بأنها قدتم رابع فباطل ، لأن النحاة جميعا اتفقوا على انحصار الكلمات في ثلاث : الاسم ، والفعل ، والحرف وليس هناك رابع (٥٩) •

وإذا كانت هذه الأسماء عاملة عمل الفعل كما هو ثابت بالسماع فهي نائية عن الأفعال التي هي بمعناها بيد أن النحويين الذين ذهبوا هذا المذهب يختلفون في تقرير جهة النيابة الى مذهبين :

الأول : وعليه الأكثر أن جهة النيابة في تلك الأسماء هي دلالتها على لفظ الفعل فهي بمثابة أعلام على الأفعال التي بمعناها ولهذا تسمى أسماء الأفعال •

والثاني : أن جهة النيابة فيها هي دلالتها على معنى الفعل لأنها وضعت للدلالة على الحدث والزمان بمادتها ولم توضع أعلاما على الفاظ الأفعال •

وقد رجح العلامة المحقق الرضى هذا الثاني فقال : « •• وليس ما قال بعضهم أن « صه » مثلا اسم للفظ : اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لعنايه بشيء اذ العربى القح ربما يقول : صه مع أنه لا يخطر بباله لفظ « اسكت » وربما لم يسمعه أصلا ، ولو قلت أنه اسم لـ « اصمت أو امتنع » أو كف عن

الكلام ، أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعملنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ » (٦٠) .

هذا وقد أصاب العلامة الرضى - فى رأى - كبد الحقيقة ، لأن المعهود فى التسمية عند العرب أنها تكون للأعيان الموجودة وما ألحق بها يكون للمعانى العقلية ، ولم يعهد لديهم أن يكون هناك اتجاه لتسمية الألفاظ ، وإطلاق الأعلام عليها إلا نادرا كما فى أسماء حروف الهجاء .

وإذا كان الأمر كما قال الرضى فهذه الأسماء لما نابت عن الأفعال التى بمعناها فى الدلالة والعمل ساغ أن تسمى أسماء الأفعال ، لأنها وضعت من أجلها ولكى تنوب عنها ، والاضافة تكون لأدنى ملابسة فهى النائب الوضعى للفعل ، لأنها وضعت من أول أمرها نائبة عنه .

أما تعريف اسم الفعل ، فقد اختلف النحويون فى صياغته وإن كانت الغاية واحدة فقال ابن مالك فى التسهيل : « أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقامها غير متصرفة تصرفها ولا تصرف الأسماء » (٦١) . وعرض ابنه فى شرح النظم بأنها ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالا (٦٢) .

أقسام أسماء الأفعال :

تنقسم أسماء الأفعال بانقسام الفعل الى ثلاثة أقسام وأكثرها وقوعا فى كلامهم :

(٦٠) أنظر شرح الرضى على الكافية ٦٧/٢ .

(٦١) أنظر تسهيل الفرائد / ٢١٠ .

(٦٢) أنظر شرح ابن النظم على الألفية / ٢٣٦ .

١ - أسماء أفعال الأمر ، وكثرت لاهلالتها على الإيجاز مع ضرب من المبالغة بوضوح أكثر من أخويه ، ولأنه الموضع الذي يجتزأ فيسه بالاشارة ، وقرينة حال أو لفظ عن الصريح بافظ الأمر (٦٣) .

وهي ضربان سماعية ، وهيئانية : فالسماعية نحو : آمين بمعنى استجب ، ومه بمعنى اكفف ، ويحيى بمعنى أتت أو أقبل ، والهيئانية نحو : نزال بمعنى : انزل وهو ينقاس في كل ما جاء على وزن فعال من كل فعل ثلاثى تام متصرف ولا ينقاس في غيره نحو : نزال وتراك ، ومناع ونعاء وحذار .

قال أبو النجم (٦٤) :

حذار من أرماحنا حذار أو تجعلوا دونكم وبار (٦٥)

(٦٣) أنظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٤ .

(٦٤) هو : الفضل بن قدامة العجلي من أشهر الرجاز وأحسنهم أنشادا للشعر ، وقد اتصل بعبد الملك بن مروان ، وهشام توفي سنة ١٣٠هـ ترجمته في : الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٠٣/٢ - ٦٠٩ ، والخزينة ٤٨/١ ، والاعلام للزركلي ١٥١/٥ .

(٦٥) البيت من بحر الرجز اللفظة : اسم فعل أمر معناه : احذر واشتقاه من الحذر و « وبار » أرض كانت من مساكن عاد بين اليمن ورومل بربين فلما أهلك الله عاد صارت خراجا لا يتقاربها أحد من الناس . ومحل الاستشهاد قوله « حذار » وهو اسم لفعل الأ. وواقع موقعه وكان حقه السكون ، لأن فعل الأمر مبنى على السكون إلا أنه حرك للتخلص من التقاء الساكنين ، وخص بالكسر لأنه اسم «ؤنت والكسرة والياء مما يخص به المؤنت . من مواضعه : الكتاب ٢٧١/٣ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ والانصاف ٥٤٠، ٥٣٩/٢ والديوان ١٨٤/٢ .

وقد ذكر صاحب الارتشاف أن جواز القياس على هذا هو
مذهب سيبويه والأخفش (٦٦) حيث يقول : « ... فذهب سيبويه
والأخفش إلى جواز القياس عليهما من كل فعل ثلاثي مجرد متصرف
تام ... وذهب المبرد (٦٧) إلى أنه لا ينقل شيء من الثلاثي ولا غيره
على وزن فعال فلا نقول : « معاد ولا ضراب » (٦٨) .

والمعتمد عند المتأخرين هو مذهب شيخ النحاة سيبويه ومن هذا
حذوه من العلماء وعليه يبنى من نحو ضرب وكتب وقرأ ضراب وكتاب
وقراء ، ولا يبنى هذا الوزن من فعل غير متصرف ، أو غير
تام ، وقد يسمع بناؤه من الزائد على ثلاثة أحرف نحو : تدار من
تادر ، ودراك من أدرك ، وقياس على دراك أبو بكر بن حلحلة فأجاز أن
يبنى فعال من كل فعل يكون على وزن أفعل كما جازا بناؤه في التعجب ،
وشبيهه بفعال في الدلالة على الأمر ما جاء على فعال ومما سمع منه
في كلامهم : قرقار (٦٩) وعرعار (٧٠) وجرجار (٧١) ، وهي عند

(٦٦) هو : سعيد بن مسعدة المجاشعي البجلي المعروف بالأخفش
الأوسدي نحوي عالم باللغة والأدب وكان أسن من سيبويه وأخذ النحو عنه
فكان أنحى تلاميذه ومن مصنفاته : معاني القرآن والمقاييس في النحو وغيرهما
توفي سنة ٢١٥ هـ ترجمته في : أخبار النحويين البصريين / ٦٦ ، ٦٧ ،
ورقات النحويين / ١١١ - ١١٢ ، وبغية الوعاة / ٥٩٠ .
(٦٧) أنظر المقتضب ٣ / ٣٧٠ .

(٦٨) انظر ارتشاف الضرب ٣ / ١٩٨ .
(٦٩) جاء في اللسان ٥ / ٣٥٨٢ « قرر » وقولهم : قرقار ببنى على الكسر
وهو معدول قال ولم يسمع المعدل من الرباعي إلا في عرعار وقرقار يقال :
يعير قرقار الهدير صافي الصوت في هديره .
(٧٠) جاء في اللسان ٤ / ٢٨٧٧ « عرر » وعرعار لعبة للصبيان

سيبويه والأخفش من فعلك التي هي فعل ، وقاس عليها الأخفش فأجاز
قرطاس وأخراج بعد قرطس وأخرج ، ومنع سيبويه القياس على
ذلك ، وذهب أبو العباس إلى أن قرقر وعرعار ليسا من قرقر ولا
عرعر ، وأنكر أن يكون اسم فعل مسموعا عن رباعي ، وقرقر عنده
حكاية عن صوت الرعد (٧٢) •

ولا يجوز من وهب وودع ، ووداع للجمود ولا حران قائما للنقص
ويجوز من انتامة (٧٣) •

ولم يقس المبرد شيئا من هذا الباب لأنه ابتداء لما لم يسمع
من الأسماء حيث يقول : «أما ما كان في معنى الأمر ، فانما كان حقه
أن يكون موقوفا لأنه معدول عن مصدر فعل موقوف موضوع
موضعه ..» (٧٤) • أما سيبويه فيرى القياس (٧٥) •

٢ - أسماء الفعل المضارع نحو : أوه بمعنى : اتوجع ، وأف
بمعنى : اتضجر ، وقد أسقط بعضهم هذا النوع وفسر ما ورد من
أمثله بمعنى الماضي ومنهم ابن الحاجب كما جاء في حاشية الصبان

صبيان الأعراب بنى على الكسرة وهو معدول من عرعر مثل قرقر من
فرقرة •

(٧١) جاء في اللسان ج ١/ ٥٩٦ «جرر ، الجرجار ثبت زاد الجوهري
أنه طيب الريح •

(٧٢) انظر ارتشاف الضرب ١٩٨/٣ •

(٧٣) انظر التصريح ١٩٦/٢ •

(٧٤) المقترض ٣٦٨/٣ •

(٧٥) الكتاب ٣٣٢/٣ ، ٣٣٣ •

حيث يقول : « .. والانصاف في أن المذهبين محتملان يعني تفسيرها
بمعنى المضارع وتفسيرها بمعنى الماضي » (٧٦) •

٣ - أسماء الفعل الماضي وهو أكثر من اسم الفعل المضارع
ومن أمثله هيهات بمعنى بعد (٧٧) •

وتنقسم أسماء الأفعال الى مرتجلة ومنقولة :

فالمرتجلة : ما وضعت من أول الأمر كذلك كشتان وصه ووى •

والمنقولة : وهي نوعان : منقول عن ظرف ، أو جار ومجرور
فدحا : عليك بمعنى : ألزم ومنه « عليكم أنفسكم » (٧٨) • أى : ألزموا
شأن أنفسكم ، وقد يتعدى بالباء نحو : عليك بذات الدين فيكون
بمعنى فعل مناسب متعد بها ، ودونك زيد بمعنى : خذ به ومكانك
بمعنى : اثبت ، وأمامك بمعنى : تقدم ، ووراءك بمعنى : تأخر ،
واليك بمعنى تنح •

قال ابن مالك في شرح الكافية : « .. ولا يقاس على هذه
الظروف غيرها الا عند الكسائي (٧٩) ، أى فإنه لا يقتصر فيها على

(٧٦) انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٩٧/٣ •

(٧٧) انظر المصدر السابق •

(٧٨) المائدة / ١٠٥ •

(٧٩) هو : علي بن حمزة بن عبد الله امام الكوفيين في النحو واللغة
وأحد القراء السبعة المشهورين ' توفي بالرقي عن سبعين عاما سنة ١٨٩هـ
ومن تصانيفه : معاني القرآن والمصادر والحروف والقراءات والنوادر
ترجمته في : مراتب النحويين ١٢٠ - ١٢١ ، وطبقات الزبيدي ١٣٨ ،
وطبقات القراء ٥٣٥/١ وبغية الوعاة ١٦٢/٢ : ١٦٤ والاعلام ٩٣/٥
ط ٢ ثانية •

السَّمْعُ بَلْ يَقِيسُ مَا سَمِعَ عَلَى مَا لَمْ يَسْمَعْ» (٨٠) .

ومنقول من مصدر وهو نوعان :

مصدر استعمل فعله نحو : « رويد زيدا » فعله اردده اروادا
بمعنى : أمهله امهالا ، ثم صغروا الارواد تصغير ترخيم ، وأقاموه مقام
فعله واستعملوه بعد حذف زوائده ، فتارة يستعمل مضافا الى
مفعوله فقالوا : « رويد زيد بجر زيدا ، وتارة مفعولا ناصبا للمفعول
نحو : رويدا زيدا ثم انهم نقلوه وسموا به فعلة فقالوا : رويد زيدا
وهو مبنى لعدم تنوينه (٨١) .

ومصدر أهمل فعله نحو قولهم : « بله زيدا » فانه فى الأصل
مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك يقال : بله زيد بالاضافة الى
المفعول كما يقال ترك زيد ثم قيل : « بله زيدا » بنصب المفعول ، وبناء
« بله » على أنه اسم فعل ومنه قول كعب بن مالك :

تذر الجماجم ضاحية هاماتها بانه الأكف كأنها لم تخلق (٨٢)

(٨٠) انظر شرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣ ، والاشموني ٢٠١/٣ .
(٨١) رويد فيها مصدر نائب عن فعله وهو ارود وفاعله مستتر فيه
وجوبا وزيد مفعول به مجرور فى الأول ، ومنصوب فى الثانى ، وقد تستعمل
رويد حالا أو نعتا على التأويل بالمشتق كساروا رويدا راجع شرح الفصل
لابن عيش ٤٩/٤ بتصرف .
(٨٢) قائله : كعب بن مالك الانصارى وانظر سيرة ابن هشام ٢٩٠/٣ .
اللغة : « تذر » تترك أى : لا تترك السيف ، و « الجماجم » جمع جمجمة
- بضم الجيمين - عظم الرأس المشتمل على الدماغ : « هاماتها » جمع مفردة
هامة وهى اتراس .

ينصب الإكف هذا وقد رويت « الأكف » بالجبر على أنها مضاف إليه ، وبه مصدر ، ورويت بالنصب على أنها مفعول به ، و « به » اسم فعل أمر بمعنى : اترك ، أو دع ، ورويت بالرفع على أنها مبتدأ مؤخر ، و « به » اسم استفهام خبر مقدم . وينبغي أن يستعمل هذا النوع بضمير المخاطب ، وشذ قولهم : عليه رجلا بمعنى : الزم وعلى (بياء مشددة مفتوحة) الشيء بمعنى : أوليته ، وفى هذا النوع ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية (٨٣) . وقد تخرج « به » عن الطلب فتكون اسما بمعنى : كيف فيكون ما بعدها مرفوعا .

عمل هذه الأسماء :

تعمل هذه الأسماء عمل مسماها من الأفعال ، فترفع الفاعل ظاهرا فى نحو : هيات الأقصر ، وشتان زيد وعمرو ، لأنك تقول : بعدت الأقصر ، واقتزق زيد وعمرو ، ومضمرأ فى نحو : نزال وينصب منها المفعول ما ناب عن متعبد نحو : دراك زيدا ، لأنك تقول :

وللجنى : نحن أهل شجاعة وبأس لا نخاف من الأعداء وإذا التقينا فصلت سيوفنا رؤسهم عن أبدانهم .

والشاهد « به الأكف » فقد رويت الأكف بالجبر على أن « به » مصدر مضاف الى مفعوله ، ورويت بالنصب على أن « الأكف » مفعول به ل « به » التى هى اسم فعل بمعنى : اترك أو دع ، ورويت بالرفع كما ذكر الصبان على أنها مبتدأ ل « به » ، و « به » اسم استفهام بمعنى : كيف خبر مقدم .

من مواضعه : المغنى ١/ ١٩٥ ، والجنى الدانى ٤٢٥ ، والهمع ١/ ١٤١ وحاشية الصبان ١/ ١٤١ .

(٨٣) انظر التوضيح ٢/ ١٦٢ ، وللايمونى ٣/ ٢٠٠ .

أدرك زيدا ، ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن ثم عدى « حيهل » بنفسه لما ناب عن ائت فى نحو : حيهل الثريد ، وبالباء لما ناب عن عجل فى نحو : اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمرؤ أى : فعجلوا بذكر عمرو وب « على » لما ناب عن « اقبل » فى نحو حيهل على كذا .

وهذا بخلاف « آمين » فانها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول (٨٤) وفى تقدم معمولاتها عليها خلاف .

أجاز ذلك الكوفيون فيجوز عندهم أن تقول : « زيدا عليك » .

وذهب البصريون الى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وقد وافقهم الفراء من الكوفيين ، وقد احتج البصريون على ما ذهبوا اليه بأن هذه الألفاظ فرع على الفعل فى العمل ، لأنها انما عملت عمله كقيامه مقامه فينبغى أن لا تتصرف تصرفه فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وصار هذا كما تقول فى الحال اذا كان العامل فيها غير فعل ، فانه لا يجوز تقديمها عليها لعدم تصرفه ، فكذلك هاهنا اذا لو قلنا انه يتصرف ويعمل عملها وحينئذ يجوز تقديم معمولاتها عليها وذلك يؤدى الى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز لأن الفروع تنحط عن درجات الأصول .

وقد استدلل الكوفيون لما ذهبوا اليه بأدلة أمكن تأويلها ببسر (٨٥) .

هذا وأورد سيبويه فى باب ما يكون المصدر فيه توكيدا

(٨٤) انظر الأشموني ٢٠٧/٣ .

(٨٥) انظر الانصاف فى مسائل الخلاف ٢٢٨/١ وما بعدها بتصرف

لنفسه نصبا « ٠٠ ولما قال حرمت عليكم أمهاتكم » (٨٦) حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم مثبت عليهم ، وقال : كتب الله توكيدا ٠٠٠ وزعم بعضهم أن كتاب الله « نصب على قوله : عليكم كتاب الله » (٨٧) ٠ فهو يرى أن قوله تعالى : « كتاب الله » (٨٨) منصوب على المصدرية لفعل محذوف مشيرا الى مذهب الكسائي في أنه يرى أن الناصب « عليكم » ٠

هذا ٠ وقد حذا البرد حذو سيبويه مع الآية الكريمة اذ قال في باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر : « فأما قول الله عز وجل : « كتاب الله عليكم » (٨٩) فلم ينتصب كتاب بقوله « عليكم » ولكن لما قال « حرمت عليكم أمهاتكم » (٩٠) أعلم أن هذا مكتوب عليهم فنصب « كتاب الله » للمصدر لأن هذا بدل من اللفظ بالفعل اذ كان الأول في معنى : (كتب الله عليكم وكتب عليكم) (٩١) ٠

وعلل ابن السراج لمنع تقدم معمول اسم الفعل عايه بأن ما لا يتصرف لا يتصرف عمله ثم تعرض للآية الكريمة ، فذكر أنه ليس على تقدير « عليكم كتاب الله » وإنما هو مصدر محمول على ما قبله حيث يقول : « ٠٠ لأنه لما قال حرمت عليكم أمهاتكم »

(٨٦) النساء / ٢٣ ٠

(٨٧) الكتاب ١ / ٣٨١ ٠

(٨٨) النساء / ٢٤ ٠

(٨٩) النساء / ٢٤ ٠

(٩٠) النساء / ٢٣ ٠

(٩١) انظر المقتضب ٣ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ ٠

فأعلمهم أن هذا مكتوب مفروض فكل من بدلا من قوله : « كتاب الله ذلك وجعل ذلك تبيينا » (٩٢) .

ويرى الفارسي أن اسم الفعل ليس في قوة الفعل ، ولذا امتنع تقديم معمول عليه وقوله تعالى : « كتاب الله عليكم » (٩٣) ليس ينتصب على « عليكم كتاب الله » ولكن كتاب مصدر دل على الفعل الناصب له ما تقدم ، وذلك أن قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم » (٩٤) فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فانتصب « كتاب الله » بهذا الفعل الذي دل عليه ما تقدمه من الكلام وعلى ذلك قول الشاعر أبي كبير الهذلي (٩٥) .

ما ان يمس الأرض الا منك
منه وحرف الساق طى الحمل (٩٦)

(٩٢) انظر الأصول ١/ ١٤٢ .

(٩٣) النساء / ٢٤ .

(٩٤) النساء / ٢٣ .

(٩٥) اسمه عامر أو عويمر بن الحليس بقوله في تأبط شرا وكان أبو كبير زوج أمه يصفه بالضمور .

(٩٦) اللغة : الحمل : حمالة السيف ، حرف الساق : طرف الساق والمعنى : ما يمس الأرض منه - اذا نام - الا جانبه وحرف ساقه وذلك لأنه مطوى ضامر غير سمين وهضيم الكشح غير ثقيل فهو لا ينسدل على الأرض ولا يضع أعضائه كلها عليها .
والشاهد فيه قوله : « طى الحمل » فهو مصغر منصوب بفعل محذوف وجوبا لوجود ما يدل عليه .

من مواضعه : ديوان الهذليين ٢/ ٩٣ ، والكتاب ١/ ٢٥٩ ، وشرح المقتصد / ٥٧٦ .

فقوله : « طى المحمل » منصوب لأنه مصدر والعامل فينه فعله
مقدر والتقدير فيه : طوى طى المحمل ، وإنما قدر ولم يظهر لدليل
ما تقدم عليه من قوله « ما أن يمس الأرض إلا منك منه » (٩٧) •

هذا وساق صاحب الانصاف ما تقدم من ضعف اسم الفعل
وعدم تصرفه لفرعيته عن الفعل دليلاً لمذهب البصريين في منحه
تقديم معمول اسم الفعل عليه ، وذكر أن قوله تعالى « كتاب
الله » (٩٨) منصوب لأنه مصدر والعامل فيه فعل مقدر ولم يظهر
الدلالة ما تقدم عليه كقول أبي كبير السابق ، وأضاف أن هذا
المصدر أضيف إلى فاعله (٩٩) • وذكر أن البيت الذي استشهد به
الكوفيون لا حجة لهم فيه وهو (١٠٠) :

يا أيها المائح دلوى دونكا انى رأيت الناس يحمدونكا

(٩٧) انظر الانصاف ١/ ٢٣٠ ، ٢٣١ •

(٩٨) النساء / ٢٤ •

(٩٩) انظر الانصاف ١/ ٢٣٠ - ٢٣١ •

(١٠٠) من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم ، ونسبه
الشيخ خالد الأزهر لجارية من بني مازن والصواب أن الجارية روته
وليس لها •

اللغة : « المائح » الذي ينزل البثر فيملا الدلو إذا قل مأوها •

و « دونكا » معناه : خذ •

والشاهد في قوله « دلوى دونكا » فظايره تقديم معمول اسم الفعل
« دونك » عليه « دلوى » وبهذا الظاهر أخذ الكسائي وجماعة من الكوفيين
وقعدوا عليه جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه حملاً على الفعل ، ولم يرخص

وعلى لذلك بوجهين :

أحدهما : أن « دلوى » فى موضع رفع ، لأنه خبر مبتدأ مقدر والتقدير : « هذا دلوى دونكا » .

ثانيهما : أن « دلوى » فى موضع نصب بتقدير فعل كأنه قال : أخذ دلوى دونكا و « دونك » مفسر لذلك الفعل المقدر ثم ذكر الأنبارى ما قدمناه من ضعف اسم الفعل وعدم تصرفه لفرعيته عن الفعل فسار ما ذهبوا إليه من حمل اسم الفعل على الفعل ، وذلك لأن الفعل متصرف فى نفسه متصرف عمله ، وأما هذه الأسماء فغير متصرفة فى نفسها فينبغى أن لا يتصرف عملها فوجب أن لا يجوز تقديم معمولها عليها (١٠١) .

وعلى المحقق الرضى لمذهب البصريين بأن أسماء الأفعال انما امتنع تقديم معمولها عليها نظرا الى الأصل ، لأن الأغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقديم معمولها عليها ، واما صوت جامد فى

البصريون ذلك ، وذكروا أن البيت يحتمل وجوها أخرى من الاعراب منها : أن يكون « دلوى » مفعولا به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل ، ومنها أن يكون « دلوى » مبتدأ وخبره اسم الفعل وفاعله . والتقدير « دلوى دونكه » وان كان فى ذلك خلاف حيث وقع الخبر انشاء .

ومنها أن يكون « دلوى » خبر مبتدأ محذوف . ثم قالوا ان البيت الواحد لا تثبت به قاعدة فليكن هذا البيت شاذا لم تقبلوا تأويله .

ومن « مواضعه » : معاني القرآن للفرأء ٢٦٠/١ والانصاف ٢٢٨/١

وشرح شواهد الأسمونى للعينى ٢٠٦/٣ والتصريح ٢٠٦/٤ : فياذا لم يمتنع

(١٠١) انظر الانصاف ٢٢٨/١ - ٢٣٥ وقد بسط القول فى ذلك .

نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل ، ولما ظرف أو جار ومجرور ، وهما ضعيفان قبل النقل أيضا لكون عملهما للتضمنهما معنى الفعل (١٠٢) .

هذا وبعد العرض السابق لآراء العلماء فى قضية تقديم معمول اسم الفعل عليه نخلص الى القول بأن ما ذهب اليه البصريون من منع تقديم معمول أسماء الأفعال عليها هو الأولى بالقبول ، وذلك لما سبق من أدلة قوية وقاطعة من أن اسم الفعل فرع على الفعل فى العمل وحق الفرع أن ينحط عن الأصل فلا يتصرف تصرفه فلذلك وجب أن يمتنع تقديم معموله عليه .

دوضع أسماء الأفعال من الاعراب :

ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش وأبو العباس الى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الاعراب لوقوعها موقع ما لا اعراب له (١٠٣) وهو أحد قولى الفارسي وتابعهم الامام جمال الدين (١٠٤) وعند هؤلاء حركات الظروف والمصادر الواقعة أسماء أفعال لها بناء وعن صاحب الافصاح (١٠٥) الأولى أن يكون لها موضع من الاعراب وهو

(١٠٢) انظر شرح الرضى على الكافية ٦٨/٢ .

(١٠٣) انظر التذييل والتكميل ٣٦/٦ رسالة دكتورة تحقيق

عبد الحميد محمود حسان الوكيل ، وارتشاف الضرب ٢١٤/٣ .

(١٠٤) هو : ابن مالك تقدمت ترجمته .

(١٠٥) صاحب الافصاح هو ابن هشام الخضراوى وهو من الكتب

المفقودة وهذا الكلام نقلا عن شرح الكافية للتبريزى ١٤٨٣/٤ تحقيق

د محمد عبد النبى عبد المجيد .

مذهب الجمهور (١٠٦) •

هذا وأورد السيرافي (١٠٧) شارح اللباب ذلك حيث يقول :
 « •• قيل لا موضع لها من الاعراب ، لأن كل واحد من الأفعال التي
 سميت به لا موضع له من الاعراب فوجب أن لا يكون للدال عليها موضع
 من الاعراب وهذا ضعيف لقوله « واغناؤها غناء الفعل الى آخره »
 ومعناه : أن مجرد وقوعها موقع ما لا اعراب له غير مانع من اعرابها
 بدليل : أقائم الزيدان فانه واقع موقع أيقوم الزيدان ومع هذا فلا
 يمتنع قائم من الاعراب ، بل هو مبتدأ ، والزيدان فاعله على ما ذكر
 وغايته : أن اعراب قائم لفظي لكونه اسما معربا ، وأما أسماء الأفعال
 فلا اعراب لها لكونها مبنية فتستحق الاعراب المحلى لكونها أسماء ،
 والاسم لا بد أن يكون له اعراب أما لفظا أو محلا » (١٠٨) •

وذلك يعني أن شارح اللباب يرجح أن يكون لها موضع من
 الاعراب سواء أكانت قائمة مقام الأفعال أم هي أسماء أفعال والاسم
 لا بد أن يكون له اعراب إما لفظا أو محلا على حد قوله وهو المظاهر •

(١٠٦) انظر شرح الكافية للتبريزي ١٤٨٣/٤ وما بعدها وقد بسط
 القول في ذلك •

(١٠٧) هو : محمد بن مسعود بن محمود بن أبي القتيح الفالي الشقار
 ودفن مؤلفاته شرح اللباب ، وتقريب التفسير في تلخيص الكشف كان حيا
 سنة ٧١٢ هـ •

ترجمته في : معجم المؤلفين للكحالة ٢٣/٢٠ وهدية العارفين ١٤٢/٢
 وكشف الظنون ١٥٤٤/٢ والاعلام للزركلي ٩٦/٧ •

(١٠٨) انظر الجزء الأول من شرح لباب الاعراب للسيرافي ١٨٨/
 رسالة ماجستير بتحقيق لدقي عبد الرحيم أحمد بكلية اللغة العربية بأسبواب

وذهب المازني (١٠٩) ومن وافقه الى أنها فى موضع نصب
بعضهم على المفعولية المطلقة قال التبريزي فى شرحه على الكافية :
« حكى المصنف عن النحويين قولين : أحدهما : أنها فى موضع نصب
على المصدر كأنك قلت فى رويد زيدا اروادا زيد أى ارود
اروادا » (١١٠) .

وقد ضعف هذا القول ابن الحاجب حيث يقول : « .. وما
ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ليس
بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام
الفعل فلم تكن مبنية ، ولا تقول : فى أمانك بمعنى تقدم أنه منصوب
بفعل مقدر .. » (١١١) .

هذا وقد اختار هذا الرأى الفاضل الاسفرايينى (١١٢)

(١٠٩) هو : أبو عثمان بكر بن محمد بن تقيّة ولد بالبصرة وأخذ عن
أبى عبيدة وأبى زيد والأخفش وغيرهم ومن آثار المازنى التصريف الذى
شرحه ابن جنى فى كتابه النصف وترجمته فى : أخبار النحويين البصريين
٨٥ - ٩٥ ، ومراتب النحويين ١٢٦ - ١٢٩ - وطبقات النحويين للزبيدي
٨٧ - ٩٣ وبغية الرعاة ١/ ٤٦٣ - ٤٦٦ .

(١١٠) انظر مبسوط الأحكام « رسالة » ٤/ ١٤٨٦ تحقيق د. محمد
عبد النبى عبد المجيد .

(١١١) انظر شرح الرضى على الكافية ٢/ ٦٧ .

(١١٢) هو : محمد بن محمد بن أحمد بن السيف تاج الدين
الاسفرايينى المعروف بالفاضل .
من مصنفاته : المفتاح والضوء شرح المصباح ، ولباب الاعراب وبه عرف
وتوفى رحمه الله سنة ٦٨٤ هـ .

صاحب اللباب كما حكى ذلك عنه شارح اللباب حيث يقول :
 « ... واختار المصنف أنها فى موضع نصب على الصدر ، لأن المبنى
 لما تعذر اعرابه لفظا حكم على موضعه بما يستحقه ودليل نصبها
 على المصدرية أن معناه ارود زيدا أى : امهله اروادا ، فرويد واقم
 موقع اروادا فهى كسقيا زيد لكنه مصدر لفظى : ورويد بمعنى
 المصدر ، ولذلك جاء مضافا فى بعض الوجوه نحو : رويد زيد أى :
 ارواد زيد ، وهذا معنى كلامه لكن اذا جعل منصوبا على المصدرية
 اما مضافا أو غير مضاف وقدر له فعل فلا ينفى لكونه اسم فعل معنى ،
 لأنه يكون كسقيا فى انتصابه على المصدر بفعل محذوف الا أن نقول :
 كان أصله : ارود زيدا أى : امهله ثم حذف الفعل وصار المصدر قائما
 مقامه متضمنا معناه فصار اسما للفعل فانتصابه على المصدر باعتبار
 الأصل المنقول عنه ، وهذا غاية تقريره وفيه حرازة وللبحث فيه
 مجال » (١١٣) .

هذا وقد ضعف هذا رأى شارح اللباب كما هو مفهوم من
 قوله : « وفيه حرازة وللبحث فيه مجال » (١١٤) كما ضعفه ابن
 الحاجب حيث يقول : « ... وليس هذا بشئ اذ لو كانت كذلك
 لكانت الأفعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن
 مبنية » (١١٥) .

-
- ترجمته فى : كشف الظنون ١٥٤٣ ، وهدية العارفين ١٣٤/٢ ومعجم
 المؤلفين لكحالة ١٨٠/١ ، وبغية الوعاة ٢١٩/١ والأعلام ٣١/٧ .
 (١١٣) انظر شرح لباب الاعراب للسيرافى التالى « رسالة » ١٨٨ .
 (١١٤) المصدر السابق .
 (١١٥) انظر شرح الرضى على الكافية ٦٧/٢ .

وذهب بعض النحويين الى أنها فى موضع رفع بالابتداء ، وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى فى نحو : أقائم الزيدان ولا يلزم فيه شرط الاعتماد على نفى أو شبه نفى كما فى الوصف • وأورد ذلك التبريزى فى شرحه على الكافية حيث يقول : « • • والثانى : أن يكون فى موضع رفع بالابتداء فاعل ، وفاعله مضمحل مستتر ، والجملة وإن كانت من مبتدأ وفاعل مستغنى عن الخبر فيها • • » (١١٦) •

وهذا الوجه رده المحقق الرضى فى شرحه على الكافية حيث يقول : « • • • ثم اعلم أن بعضهم يدعى أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها كما فى أقائم الزيدان وليس بشيء ، لأن معنى قائم معنى الاسم وإن شابه الفعل أى : ذو قيام فصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فإنه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ • • » (١١٧) •

هذا والرأى الشائع أنها أسماء مبنية ليس فيها معرب حتى ما كان منها أسماء لا أفعال مضارعة والواجب التزام حركة البناء التى سمعت بها •

وقد تعددت اتجاهات علماء النحو فى تعليل بنائها ، ويهمنى فى هذا المجال أن نثبت تعليلات القائلين بأنها أسماء دالة على معانى الأفعال •

هذا ويقرر أبو الفتح عثمان بن جنى فى كتابه الخصائص أن

(١١٦) انظر مبسوط الأحكام رسالة ١٤٨٦/٤ •

(١١٧) انظر شرح الرضى على الكافية ٦٧/٢ •

علة بنائها هي تضمن ما دل منها على الأمر معنى وحمل ما سواه عليه حيث يقول في باب تسمية الفعل مشيراً إلى الأسماء الدالة على الأمر : « ٠٠٠ فان قيل من أين وجب بناء هذه الأسماء ؟ فصواب القول هي ذلك أن علة بنائها انما هي تضمينها معنى لأمر ألا ترى أن « صه » بمعنى : اسكت وأن أصل اسكت لتسكت كما أن أصل قم لتقم ، واقعد لتقعد ، فلما ضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحروف فبنيت » (١١٨) •

ولم يرتض بذلك المحقق الرضى حيث يقول : « ٠٠ اعلم أنه انما بنى أسماء الأفعال لمشابتها مبنى الأصل وهو فعل الماضي والأمر : ولا نقول أن « صه » اسم لئلا نتكلم و « مه » اسم لئلا تفعل اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى : اسكت واكف ، وكذا لا تقول : ان أف بمعنى : اتضجر ، واوه بمعنى : أتوجع ، اذ لو كانا كذلك لأعربا كمساهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ٠٠ » (١١٩) •

وذلك يعنى أن أسماء الأفعال انما بنيت لمشابتها مبنى الأصل وهو الماضى والأمر •

ثم ذكر - أئ الرضى - وجها آخر لا يحتاج الى تخريج اسم الفعل المضارع وجعله من قبيل الماضى الانشائى وهو جواز أن يقال : أنها بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء ، وهو مطلق

(١١٨) انظر الخصائص ٤٩/٣ •

(١١٩) انظر شرح الرضى على الكافية ٦٥/٢ •

الفعل سواء بقى على ذلك الأصل كالمناظى والأمر ، أو خرج عنه
كالمضارع العرب (١٢٠) .

وأخيرا وبعد هذا العرض لآراء علماء النحو هناك طريقة خالية
من التكلف سائغة القبول وهى طريقة ابن مالك ومن تبعه من الشراح
وهى تحليل بناء أسماء الأفعال بلزومها طريقة من طرائق الحروف
حيث تعمل بالنيابة عن الفعل ، ولا تتأثر بالعامل لا لفظا ولا محلا ،
كما أن الحرف يعمل ولا يؤثر فيه غيره ، فلما أشبهت الحرف فى ذلك
بنيت لكون تلك المشابهة مستوجبة للبناء (١٢١) وهذا ما نظمته اليه
ونرجحه .

معنى هذا التركيب :

جاء فى اللسان « .. وقولهم : هلم جرا معناه على هيئتكم وقال
المنذرى (١٢٢) فى قولهم : هلم جروا أى : تعالوا على هيئتكم كما
يسهل عليكم من غير شدة ولا صعوبة ، وأصل ذلك من الجر فى
السوق وهو أن يترك الابل والغنم ترعى فى مسيرها .. ويقال كان

(١٢٠) انظر شرح الرضى على الكافية ٢/٦٦ .

(١٢١) انظر التصريح ١/٥٠ ، ٢/١٩٦ ، وحاشية الخضرى على ابن

عقيل ١٠٠ .

(١٢٢) هو : عبد العظيم بن عبد القرى بن عبد الله الفقيه المحدث

من مصنفاته : مختصر لستين أبى داود وحواشيه ومختصر مسلم ولد

سنة ٥٨١ هـ وتوفى سنة ٦٥٦ هـ .

ترجمته فى طبقات الشافعية ٥/١٠٨ وتذكرة الحفاظ ٤/٢٢٠ .

عاماً أول كذا وكذا فهلم جرا إلى اليوم : أى : امتد ذلك إلى اليوم ،
وقد جاءت فى الحديث فى غير موضع ومعناها استدامة الأمن
وإتصاليه وأصله من الجبر السحب وانتصب جرا على المصدر أو
الحال .. « (١٢٣) » .

جاء فى التاج : « ... وفى الصحاح والمصنف وأكثر مصنفات
اللغة قولهم هلم جرا أى : تعالوا : على هيئكم من غير شدة ولا
صعوبة ... » (١٢٤) .

ومما هو جدير بالذكر أن السيوطى فى كتابه الأشباه
والنظائر (١٢٥) قد بسط الحديث فى توضيح معنى هلم جرا ، على
أنه عربى وعلى أنه ليس بعربى نقلاً عن صاحب الصحاح (١٢٦) وأبى
حيان فى الارتشاف وغيرهم من العلماء وبعد أن نقل عن هؤلاء
العلماء قال : « وبعد فعندى توقف فى كون هذا التركيب عربياً
محضاً والذى راينى منه أمور » (١٢٧) :

-
- (١٢٣) لسان العرب ٥٩٥/١ « جرر » .
(١٢٤) تاج العروس للزبيدي ٩٦/٣ وانظر الصحاح ٦١١/٢ « جرر »
والتهذيب ٣١٥/٦ ، وأساس البلاغة ٨٩/١ ، والمصباح المنير للفيومي ٩٦/١
(١٢٥) انظر الأشباه والنظائر ٢٨٤/٣ وما بعدها .
(١٢٦) هو : اسماعيل بن حماد الجوهري تلميذ على أبى على الفارسي
وشافه الأعراب وطوف ببلاد ربيعة ومضر حتى صار علماً من أعلام العربية
من مؤلفاته تاج اللغة وصحاح العربية وتوفى سنة ٣٩٣ هـ .
ترجمته فى : معجم الأدباء ٢٤٢/٦ وانباء الرواة ١٩٤/١ ، وبغية
الوعاة ٤٤٦/٠

(١٢٧) انظر الأشباه والنظائر ٢٨٤/٣ - ٢٨٩ .

الأول : أن أجماع النحويين منعقد على أن لـ « هلم » معنيين :

١ - تعال : فتكون قاصرة كقوله تعالى « هلم إلينا » (١٢٨) أى تعالوا إلينا .

٢ - احضر : فتكون متعدية كقوله تعالى : « هلم شهداءكم » (١٢٩) أى : احضروهم ولا امتناع لأحد المعنيين هنا .

الثانى : أن أجماعهم منعقد على أن فيهما لغتين حجازية وهى التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل ، وتميمية وهى أن تتصل بها ضمائر الرفع البارزة . ولا نعرف لها موضعاً أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ولم يقل أحد أنه سمع هلموا جراً ، ولا هلمى جراً ولا هلموا جراً .

الثالث : أن تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع أو ضعيف وهو لازم هنا إذا قلت كان ذلك عام كذا وهلم جراً .

الرابع : أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب المحكم (١٣٠) مع كثرة استيعابه وتنبهه ، وانما ذكره صاحب الصحاح (١٣١) .

(١٢٨) الأحزاب / ١٨ .

(١٢٩) الأنعام / ١٥٠ .

(١٣٠) هو : على بن أحمد بن سيده اللغوى لم يكن فى زمانه أحد

أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار صنفاً المحكم والمخصص توفى سنة ٤٥٨ هـ

ترجمته فى : أنباه الرواة ٣٢/٢ ، وبغية الرعاة ١٤٣/٣ .

(١٣١) أنظر الصحاح ٦١١/٢ وتقدمت ترجمته .

هذا وقد ذكر العلامة الصبان (١٣٢) في حاشيته على
 «الاشمونى كلام السيوطى ثم قال : «والذى ظهر لنا فى توجيهه
 أن (هلم) هى التى بمعنى : اثت الا أن فيها تجوزين :

أحدهما : ليس المراد باللاتيان المجيء الحسى بل الاستمرار على
 الشئ وملازمته •

والثانى : أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما فى قوله :
 « فليمدد له الرحمن مدا » (١٣٣) •

و « جرا » مصدر جره يجره اذا سحبه وليس المراد الجر الحسى
 بل التعميم ، فاذا قيل : كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكأنه قيل :
 واستمر ذلك فى بقية الأعوام استمرارا ، أو استمر مستمرا على
 الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر
 والطلب وهو ممتنع أو ضعيف : واشكال التزام افراد الضمير اذ هو
 فاعل « هلم » هذه مفردة أبدا أه • أى : مع أن بنى تميم لا يلتزمونه
 فى غير « هلم » هذه (١٣٤) •

(١٣٢) هو : محمد بن على الصبان عالم بالعربية والأدب ولد بالقاهرة
 ونشأ فقيرا واجتهد فى طلب العلوم واعترف العلماء بفضله فى مصر والشام
 ومن مؤلفاته : حاشيته على شرح الأشمونى على الألفية ، والكافية الشافية
 فى علمى العروض والقافية « منظومة » وغيرهما توفى - رحمه الله -
 بالقاهرة ١٢٠٦ هـ ترجمته فى : تاريخ الجبر فى ٣٧٧/٢ والاعلام
 ٢٩٧/٦ ونشأة النحو / ٣٠٦ •

(١٣٣) مريم / ٧٥

وذلك يعنى أن العلامة الصبان يرجح أن يكون جراً حالاً مؤكدة ويوجه ذلك بارتفاع اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب واشكال التزام افراد الضمير اذ شاعل « هلم » مفرد دائماً .

وأورد السيوطى فى كتابه الأشباه والنظائر أن فيها ثلاثة أوجه حيث يقول : « ... وفى انتصاب جراً ، ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون مصدراً وضع موضع الحال والتقدير : هلم جارين أو مثبتين •

الثانى : أن يكون على المصدر ، لأن فى « هلم » معنى « جراً » فكأنه قيل : جروا جراً ، وهذا على قياس قولك : جاء زيد مشياً فان البصريين يقولون تقديره : ماشياً ، والكوفيون يقولون المعنى : مشى مشياً •

الثالث : وقال بعض النحويين منصوب على التمييز (١٣٥) •

وعلى ذلك فيكون فى اعراب « جراً » ثلاثة آراء أولها : أن الكوفيين قالوا ان جراً مصدر والبصريون قالوا انه حال وذلك بالقياس على قواعد البصريين والكوفيين •

وذهب أبو حيان الى أن « جراً » انتصب على أنه مصدر فى موضع الحال والتقدير : هلم جارين أى مثبتين أى : يكون اعرابها على الحالية على تأول المصدر باسم الفاعل وهو ما نميل اليه ونرجحه ، والبعض ينصبه على التمييز •

(١٣٤) انظر حاشية الصبان على شرح الاشمونى ٢٠٦/٣ •

(١٣٥) انظر الاشباه والنظائر ٢٨٤، ٢٨٥/٣ •

وخلص القول في ذلك : أن النحويين أجمعوا على تركيب هلم
جرا واختلفوا فيما ركبت منه فالبصريون وعلى رأسهم الخليل
وسيويوه يرون أنها مركبة من « ها » التثنية ضمت إليها « لم » فعل
الأمر من « لم » (١٣٦) ثم كثر استعمالها فحذفت الألف
تخفيفاً (١٣٧) .

والكوفيون وعلى رأسهم الفراء يرون أنها مركبة من « هل وأم »
بمعنى : أقصد (١٣٨) هذا وقد كان لابن الأنباري رأى في
الأصل الذي ركبت منه « هلم » مفاده أن أصلها « ها ألم » حذفت
همزة الوصل من « ألم » لأنها تسقط في الدرج فاجتمع ساكنان ألف
« ها » ولام « ألم » فحذفت ألف « ها » لالتقاء الساكنين بالفتح
لأنه أخف الحركات فصار « هلم » (١٣٩) .

فمن كل هذا يتضح أن في اللفظة لغتين : الأولى : الزامها حالة
واحدة كبقية أسماء الأفعال فلا تلحق بها الضمائر عند الاسناد ،
وهذه لغة الحجازيين . والثانية : معاملة ما معاملة الأمر فتلحقها
الضمائر البارزة حسب المسند إليه وهي لغة بني تميم هذا ومن
اللغويين من يعد اللغة الحجازية اسم فعل في « هلم » واللغة

(١٣٦) أنظر الكتاب ٥٢٩/٣ ، معاني القرآن وأعرابه للزجاج ٣١٣/٢

(١٣٧) أنظر الخصائص ٣٥/٣ .

(١٣٨) أنظر معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ .

(١٣٩) أنظر البيان في غريب أعراب القرآن ٣٤٨/١ ، ٣٤٩ .

التمييزية على لغتهم فعلا ومن هؤلاء أبو حيان والأشمووني
والسيوطي (١٤٠) •

وفى اعراب جرا ثلاثة أوجه هي :

١ - أن يكون مصدرا وضع موضع الحال والتقدير : هلم جارين
أى مثبتين •

٢ - أن يكون على المصدر ، لأن فى « هلم » معنى جر فكأنه
قليل : جروا جرا : وهذا على قياس قولك : جاء زيد مشيا فإن
البصريين يقولون تقديره : ماشيا ، والكوفيون يقولون المعنى : مشى
مشيا •

٣ - وقال بعض النحويين « جرا » نصب على التمييز (١٤١) •

والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب

(١٤٠) أنظر البحر المحيط ٢٣٥/٤ • والأشمووني على الألفية

٢٠٦/٣ ، والهمع ١٠٧/٢ •

(١٤١) أنظر الأشباه والنظائر ٢٨٤/٣ ، ٢٨٥ يتصرف •

أهم المصادر والمراجع

أولا - الرسائل العلمية :

— القسم الأول من مبسوط الأحكام فى تصحيحها يتعلق بالكلم والكلام للامام على بن عبد الله بن أبى الحسن التبريزى المتوفى سنة ٥٧٤٦ هـ على متن كافية العلامة ابن الحاجب تحقيق : محمد عبد النبى عبد المجيد • رسالة دكتوارة بكلية اللغة العربية بالقاهرة •

— دراسة وتحقيق القسم الأول من شرح لباب الاعراب للسيرافى القالى رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بأسبوط تحقيق : لطفى عبد الرحيم أحمد •

— تحقيق الجزء السادس من كتاب التذيل والتكميل لأبى حيان شرح كتاب التسهيل لابن مالك تحقيق : عبد الحميد محمود حسن الوكيل رسالة دكتوارة بكلية اللغة العربية بالقاهرة •

ثانيا - المطبوعات :

١ — القرآن الكريم •

٢ — أخبار النحويين البصريين لأبى سعيد السيرافى تحقيق د. محمد ابراهيم البنا طبع دار الاعتصام الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ سنة ١٩٨٥ م •

٣ — ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النقاس طبع مكتبة الخانجى بالقاهرة سنة ١٤٠٤ هـ سنة ١٩٩٤ م •

- ٤ - أساس البلاغة للزمخشري - طبع الهيئة العامة للكتاب -
الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٥م .
- ٥ - الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي طبع دار
الكتب العلمية بيروت لبنان سنة ١٤٠٥هـ سنة ١٩٨٥م .
- ٦ - الأصول في النحو لابن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين
الفتلي طبع مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٤٠٥هـ سنة ١٩٨٥م .
- ٧ - الاعلام لخير الدين الزركلي طبع دار العلم للملايين - بيروت
- لبنان الطبعة الرابعة سنة ١٩٧١ والطبعة الثانية سنة
١٩٧٩م .
- ٨ - انباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي المتوفى سنة ٦٤٦هـ
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم طبع الهيئة للكتاب سنة
١٩٧٠م .
- ٩ - الانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الانباري طبع دار
الفكر بيروت .
- ١٠ - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - دار الفكر - بيروت
الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ سنة ١٩٨٣م .
- ١١ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين
السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم طبع دار الفكر -
بيروت سنة ١٣٩٩هـ سنة ١٩٧٩م .
- ١٢ - البيان في غريب اعراب القرآن لأبي البركات ابن الأنباري
تحقيق طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا طبع الهيئة
العامة للكتاب سنة ١٤١٠هـ سنة ١٩٨٠م .

١٣ - تاج العروس من جواهر القاموس للإمام اللغوي محب الدين
أبى الفيض السيد محمد مرتضى للزبيدي - المطبعة الخيرية
بمصر الطبعة الأولى سنة ١٣٠٦ هـ .

١٤ - تاريخ بغداد للخطيب طبعة دار الكتاب العربى د٠ ت .

١٥ - تاج اللغة وصحاح العربية للأزهري تحقيق أحمد عبد الغفور
عطا طبعة دار العلم - بيروت لبنان سنة ١٣٧٧ هـ سنة ١٩٥٦ م .

١٦ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق محمد كامل
بركات طبع دار الكتاب العربى القاهرة سنة ١٣٨٧ هـ سنة
١٩٦٧ م .

١٧ - تهذيب اللغة لأبى منصور الأزهري تحقيق عبد السلام محمد
هارون وجماعة طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة د٠ ت .

١٨ - التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري طبع عيسى
البابى الحلبي د٠ ت .

١٩ - الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق الدكتور
فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل الطبعة الثانية بدار
الآفاق الجديدة بيروت سنة ١٤٠٣ هـ سنة ١٩٨٣ م .

٢٠ - حاشية الحضرى على ابن عقيل على ألفية ابن مالك طبع عيسى
البابى الحلبي د٠ ت .

٢١ - حاشية الصبان على الأشموتى - طبع دار احياء التراث
العربى - الحلبي - د٠ ت .

٢٢ - حاشية الأمير على المغنى طبع دار احياء التراث العربى -
الحلبى - د٠ ت .

- ٢٣ - حسن المحاضرة للسيوطى طبع دار احياء التراث العربى -
الحلبى د.ت .
- ٢٤ - الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى تحقيق محمد على النجار
طبع دار الهدى للطباعة والنشر لبنان الطبعة الثانية .
- ٢٥ - خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي طبع بولاق وبتحقيق
الأستاذ عبد السلام هارون طبع الهيئة العامة للكتاب سنة
١٩٧٩م .
- ٢٦ - ديوان لبيد بن ربيعة العامري طبع دار صادر بيروت لبنان د.ت
- ٢٧ - ديوان الهذليين طبع عيسى البابى الحلبي د.ت .
- ٢٨ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى طبع
المكتب التجارى بيروت لبنان د.ت .
- ٢٩ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك طبع عيسى البابى
الحلبى د.ت .
- ٣٠ - شرح ألفية ابن مالك لابن النازم تحقيق د. عبد الحميد
السيد محمد طبع دار الجيل بيروت لبنان د.ت
- ٣١ - شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق عبد المنعم هريدى طبع
مركز البحث العلمى واهياء التراث جامعة أم القرى د.ت .
- ٣٢ - الشعر والشعراء لابن قتيبة ط دار المعارف الطبعة الثانية .
- ٣٣ - شرح الكافية فى النحو لابن الحاجب للأرضى طبع دار الكتب
العلمية بيروت لبنان .
- ٣٤ - شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش طبع مكتبة المتنبي
بالقاهرة د.ت .

- ٣٥ - شرح اللوحة البدرية فى علم العربية تأليف أبى محمد عبد الله ابن هشام الأنصارى تحقيق د. صلاح راوى الطبعة الثانية بمطبعة حسان سنة ١٩٨٥م .
- ٣٦ - الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى منشورات دار مكتبة الحياة بيروت .
- ٣٧ - طبقات النحاة واللغويين للزبيدى تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم طبع دار المعارف الطبعة الثانية .
- ٣٨ - طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكى تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود محمد الطناحى طبع عيسى الحلبي د.ت .
- ٣٩ - غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى عنى بنشره براحتراسر طبع مكتبة المتنبى بالقاهرة .
- ٤٠ - الفهرست لابن النديم نشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان .
- ٤١ - قضايا التركيب فى لغة العرب للأستاذ الدكتور / محمد عبد الحميد سعد موسى طبع الدار التوفيقية بالأزهر سنة ١٣٩٩هـ سنة ١٩٧٩م .
- ٤٢ - الكتاب لسيبويه تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية سنة ١٩٧٧م .
- ٤٣ - كشف الظنون لحاجى خليفة الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٨هـ .
- ٤٤ - لسان العرب لابن منظور تحقيق الأساتذة عبد الله الكبير وجماعة طبع دار المعارف د.ت .
- ٤٥ - لسان الميزان لابن حجر العسقلانى طبع دار الفكر سنة ١٣٣٠هـ .

- ٤٦ - مراتب النحويين لأبي الطيب اللخوي تحقيق : محمد أبو الفضل
ابراهيم طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر الطبعة الثانية
سنة ١٣٩٤ هـ .
- ٤٧ - المصباح المنير للفيومي تحقيق د. عبد العظيم الشناوي طبع
دار المعارف سنة ١٩٧٧ م .
- ٤٨ - معانى القرآن للزجاج تحقيق د. عبد الجليل شسلي عالم
الكتب . بيروت لبنان د. ت .
- ٤٩ - معانى القرآن للفراء طبع مطابع سجل العرب بالقاهرة توزيع
الهيئة العامة للكتاب د. ت .
- ٥٠ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة مطبعة الترقى سنة ١٩٧٦ م .
- ٥١ - معجم الأدباء لياقوت الحموي طبع دار المأمون .
- ٥٢ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام تحقيق محمد محي
الدين عبد الحميد طبع مطبعة المدنى بالقاهرة .
- ٥٣ - المقتضب للمبرد تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة طبع
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٥٤ - نزهة الالباء فى طبقات الأدباء لأبى البركات الأنباري تحقيق
ابراهيم السامرائي مكتبة الأندلس - بغداد د. ت .
- ٥٥ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي طبع دار
المنار الطبعة الخامسة سنة ١٤٠٥ هـ سنة ١٩٨٦ م .
- ٥٦ - نفح الطيب للمقرئ طبع دار المأمون د. ت .

- ٥٧ - هدية العارفين لأسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادى طبع
وكالة المعارف باستنبول سنة ١٩٥١م •
- ٥٨ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية للسيوطى
طبع دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان •
- ٥٩ - وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق المرحوم الشيخ محمد
محيى الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر الطبعة الأولى
سنة ١٣٦٧هـ •